

تداعيات مجازر 17 أكتوبر 1961 بباريس

وأبعادها على مسار القضية الجزائرية

The repercussions of the massacres of October 17, 1961 in Paris,
and its dimensions on the path of the Algerian case

♦ كركب عبد الحق

جامعة ابن خلدون - تيارت ، ABDELHAK.KERKEB@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2025/01/31

تاريخ القبول: 2025/01/21

تاريخ الإرسال: 2024/09/12

الملخص باللغة العربية:

تقوم هذه الدراسة على تحليل مظاهرات السابع عشر من أكتوبر 1961 بباريس ، حيث خرج آلاف الجزائريين المهاجرين إلى ساحات وشوارع باريس في مظاهرات صاخبة ، مرددين شعارات منها: الجزائر جزائرية ، السلطة لجهة التحرير الوطني ، الجزائر حرة ، وغيرها من الشعارات ، وكان الهدف منها إلغاء الأوامر الفرنسية التي تمنع المهاجرين الجزائريين من التجوال ليلا ، دون غيرهم من أفراد الجاليات الأخرى ، وكذا دعم وتأييد ومساندة جبهة وجيش التحرير الوطني ، وقد قوبلت هذه المظاهرات بالقمع الوحشي ، مما أدى إلى استشهاد العشرات من الجزائريين وطرد واعتقال الآلاف ، وبذلك أظهرت طبيعة الاستعمار الفرنسي على أراضيه طابعه العنصري والوحشي تجاه الإنسانية.

أسهمت المظاهرات بشكل فعال في دعم القضية الجزائرية وجلبت الدعم والتعاطف لها ، وساعدت على دفعها إلى الأمام على الساحة الوطنية وفي آفاق الرأي العام العالمي والتعريف بها ، وعملت على توسيع قاعدة أنصارها على الصعيد الدولي ، وأبرزت أهمية التنسيق بين الثورة الجزائرية والمهاجرين الجزائريين في فرنسا ، مع التأكيد على تضامنهم. كما مارست ضغطاً على ديفول لاستئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت ممكن.

الكلمات المفتاحية: مجازر 17 أكتوبر 1961 ؛ الجالية الجزائرية ؛ مواريس بابون ؛ الأبعاد ؛ القضية الجزائرية

♦ المؤلف المرسل

Abstract: This study analyzes the demonstrations of October 17, 1961, in Paris, where thousands of Algerian migrants took to the squares and streets of Paris in loud protests, chanting slogans such as: "Algeria is Algerian," "Power to the National Liberation Front," "Algeria is free," and other slogans. The aim was to abolish the French orders that prohibited Algerian migrants from roaming at night, unlike other community members, as well as to support and endorse the National Liberation Front and its army. These demonstrations were met with brutal repression, resulting in the martyrdom of dozens of Algerians and the expulsion and arrest of thousands, thus revealing the racist and brutal nature of French colonialism on its own territory.

The demonstrations effectively contributed to supporting the Algerian cause and garnered sympathy and support for it, helping to advance it on the national stage and in the global public opinion, while also working to expand its base of supporters internationally. They highlighted the importance of coordination between the Algerian revolution and Algerian migrants in France, emphasizing their solidarity. Additionally, they exerted pressure on de Gaulle to resume negotiations with the provisional government of the Algerian Republic as soon as possible.

Keywords: Massacres of October 17, 1961; Algerian community; Maurice Papon; dimensions; Algerian case

مقدمة:

تُعتبر مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في العاصمة الفرنسية باريس واحدة من الجرائم الكبرى التي ارتكبت بحق فئة من المهاجرين الجزائريين خلال الثورة الجزائرية. وتُوصف هذه الأحداث بالجزرة التي نفذتها فرنسا ضد المتظاهرين الجزائريين الذين خرجوا في احتجاجات سلمية ضد حظر التجول المفروض عليهم. كما تُعد هذه المظاهرات محطة هامة في مسار الثورة التحريرية، حيث ساهمت في تعزيز الجبهة الداخلية وأكدت إصرار الشعب على مواصلة الكفاح المسلح. بالإضافة إلى ذلك، أحدثت هذه القضية صدى كبيراً لدى الرأي العام الفرنسي والدولي، وزعزعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي فوجئت بالتعبئة ومستوى الوعي والتنظيم والانضباط الذي أظهرته الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا. وكان الهدف من هذه المظاهرات إلغاء الأوامر الفرنسية التي تمنع المهاجرين

الجزائريين من الخروج ليلاً، دون غيرهم من الجاليات الأخرى، وكذا دعم وتأييد ومساندة جبهة وجيش التحرير الوطني في معركتها مع فرنسا.

سأهدف في بحثي بالدراسة المستفيضة، والتحليل الموضوعي لمظاهرات 17 أكتوبر 1961، وسأعرض بالشرح الوافر، والوصف الدقيق عبر نبضات هذه الصفحات التاريخية، لأبين أهم وقائعها، وأقتفي مسار هاته المظاهرات وتطوراتها وأثرها على إنجاح الفعل السياسي والثوري داخل الوطن، وإعطائها حقها التاريخي، لما سلف التعرض إليه، وجب عليّ أن أطرح سؤالين أساسيين لأميظ اللبس عن كنهى الموضوع، وأستفهم قائلاً: كيف ساهمت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس في الكفاح التحرري الوطني؟ وماهي أبرز نتائج هذه المظاهرات داخليا وخارجيا؟.

بمنهجية متسلسلة سأعتمد على المنهج التاريخي التحليلي، برصد لمختلف أحداث المظاهرات كما حدثت كرونولوجيا وإبراز الوقائع والنتائج مع ذكر الأهداف والاستنتاجات.

1- ظروف ودوافع اندلاع مظاهرات 17 أكتوبر 1961

في هذا التاريخ، نظم العمال الجزائريون في فرنسا مظاهرات سلمية ضخمة شارك فيها حوالي خمسين ألف شخص (50.000)، جابوا خلالها الشوارع الرئيسية في باريس. وقد واجهتهم الشرطة الفرنسية بقمع شديد، شمل القتل والتعذيب وإلقاء بعضهم في نهر السين. جاء ذلك في ظل نجاح الثورة الجزائرية على الصعيد الدبلوماسي وظهور الدائنين لها من الأوساط الفرنسية، بالإضافة إلى قدرتها على تنظيم العمال الجزائريين وتوجيههم وجمع الأموال، فضلاً عن تهريب الأسلحة إلى الجزائر. ردت السلطات الفرنسية، بقيادة روجي فري ووزير داخلته مورييس بابون، بفرض قانون حظر التجول على الجزائريين المقيمين في فرنسا خلال الليل، حيث كان العمال يعملون خلال النهار وينظمون أنشطتهم النضالية في المساء.

في هذا الإطار، عُقد اجتماع لمكتب مدير الشرطة الفرنسية في السادس من أكتوبر 1961، صدر البيان التالي: في سياق جهود مكافحة الإرهاب، يُحظر على العمال الجزائريين التنقل ليلاً في شوارع باريس وضواحيها، وذلك من الساعة 20:30 حتى الساعة 05:30 صباحاً، باستثناء أولئك الذين يحملون رخصة صادرة عن المؤسسة التي يعملون بها وموقعة من قبل الشرطة. ويأتي هذا القرار في ظل العمليات التي كانت تنفذها مجموعات الثورة في فرنسا، والتي كانت تتكون من ثلاث أشخاص أو أربعة أشخاص، والتي كان الفرنسيون ينعوتوها بـ "الإرهابية"، ومن أجل إفشالها طلب من الفرنسيين المسلمين التنقل منفردين، أما المطاعم والمقاهي والحانات التي يرتادها هؤلاء، تُغلق

الأبواب في الساعة السابعة مساءً. كان الغرض من هذا الإجراء هو استهداف المراكز الحيوية لتنظيم الفدرالية، وكبح المظاهرات المحتملة التي قد ينظمها الجزائريون دعماً للثورة. ولذلك، تم التركيز على العاصمة باريس، وقد أسفر هذا الإجراء الفرنسي عن: -تم وضع الجزائريين في موقف تمييزي من خلال تخصيص هذا القانون المجحف لهم دون سواهم من السكان.

- تم منعهم من تناول وجباتهم الليلية خارج منازلهم.
- تم حظر تنقل العمال إلى أماكن عملهم خارج الأوقات المسموح بها.
- تم منع أي نشاط تنظيمي يتعلق بالثورة، حيث أن العمال لا يمارسون النضال إلا في الليل، أي خارج أوقات العمل (إغلاق المقاهي والمطاعم بعد الساعة 19).
لم تحترم الشرطة قراراتها، بل كثيراً ما كانت تمزق رخص التنقل بعد الساعة الثامنة ليلاً -والمهمضة من قبل مسؤولي الورشة، والمؤشر عليها من قبل المصالح الفرنسية الرسمية (العمالة)- دون قراءتها، فكان على جبهة التحرير الوطني أن تبادر بالرد على هذا الأسلوب الذي يخنق تحركات رجالها في باريس، والنظام التمييزي ذي الطابع عنصري، إلى جانب تعرضهم للعديد من حملات الاعتقالات التعسفية والمطاردات البوليسية¹، وقصد الإجهاد على تنظيم جبهة التحرير في قلب باريس²، ومما يجب التنويه به إلى أن فرنسا الاستعمارية لم يسبق لها أن اتخذت مثل هذا إجراء ضد أي فئة من المهاجرين فوق أرضها، وإذا كان خروج الجزائريين والجزائريات من جميع الأعمار إلى الشارع رافضين القرارات التعسفية للدولة المركزية ومستحسنين لتعليمات جبهة التحرير الوطني³.
كما صرحت مصادر رسمية بأنه خلال شهري أوت وسبتمبر 31000 شخص تمت مراقبتهم في باريس وضواحيها، بينما تم اقتياد 19375 شخص إلى فانسين (Vincennes) و500 تم ترحيلهم إلى أريافهم بالجزائر⁴.

1 أنيسة (وعلي)، الذكرى 47 لليوم الوطني للهجرة -وصمة عار في جبين فرنسا الحضارية-، مجلة أول نوفمبر، العدد 172، ديسمبر 2008/ ذي الحجة 1429هـ، مجلة فصلية: تاريخية- ثقافية - سياسية، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، دار الطبع روية، ص ص(91-92).
2 بزيان(سعدى)، جرائم فرنسا في 17 أكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر الجزائرية الفرنسية، مجلة المصادر، المجلد 4، العدد 6، ص ص(395-405).
3 (بدون ذكر المؤلف)، اليوم الوطني للهجرة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، العدد 173، نوفمبر 2009/ ذي الحجة 1430هـ، مجلة فصلية: تاريخية- ثقافية - سياسية، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، دار الطبع روية، ص ص(138-146).
4 محمد رشدي (جراية)، مهاجرو الجزائر بفرنسا والقضية الوطنية (مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجاً)، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 1، ص ص(183-193)

والحقيقة أن محافظ شرطة باريس موريس بابون⁵ الذي تم تعيينه في هذا المنصب منذ 1958 تقديرا لخبرته الإجرامية في التعامل مع الجزائريين في (قسنطينة) بالجزائر، حيث كان مطلوب منه القضاء على نشاط الجزائريين في باريس وضواحيها وهذا ما أعطاه الضوء الأخضر لمضايقتهم وتعذيبهم فجلب لهذا الغرض أعدادا كبيرة من الحركة الجزائرية، وإلى جانب إصداره لحضر التجول في 08 سبتمبر فإنه أصدر قرارا آخر فرض فيه على أصحاب المقاهي والمطاعم من الجزائريين إغلاقها ابتداء من الساعة السابعة مساء.

2. رد فعل الجزائريين من القرارات التعسفية:

تبين للعمال الجزائريين ولمسؤوليهم في الثورة أن سياسة البقاء مكتوفي الأيدي أمام هذه الإجراءات، لا تجدي نفعا، بل إن أحد مسؤوليها عبر عن ذلك بالقول إنها ستؤدي إلى الانتحار. وفي العاشر من أكتوبر عام 1960، اجتمعت اللجنة الفدرالية وناقشت التقارير التي أعدت في السابع من نفس الشهر، والتي اتفقت على أهمية اتخاذ إجراءات لمنع هذه التعليمات العنصرية ومواجهتها. وبعد دراسة الوضع الراهن واستعراض

5 بابون موريس: وُلد موريس بابون في الثالث من سبتمبر عام 1910. كان بابون حائزاً على شهادات عليا في الحقوق والقانون العام والاقتصاد السياسي، وقد شغل عدة مناصب وعاصر حكومات مختلفة، بما في ذلك حكومة فيشي خلال الاحتلال الألماني لفرنسا، حيث كان من كبار ضباطها. تولى بابون منصب الوالي على منطقة قسنطينة في شرق الجزائر، حيث عانى سكانها من قسوة حكمه، مستفيداً من دعم "الحركة" الذين ساعدوا الجيش الفرنسي في جمع المعلومات عن الثوار المجاهدين. وبفضل خبرته، اختاره الجنرال ديغول في عام 1958 ليكون رئيساً لمحافظة شرطة باريس ومقاطعة السين، حيث كُلف بمهمة "تطهير" العاصمة الفرنسية وضواحيها من ما وُصف بـ "إرهاب" جبهة التحرير، ثم منحه كامل الصلاحيات وتقديم الدعم الذي يحتاجه. بعد خمسة أشهر من توليه المنصب، وجد 'بابون' نفسه في مواجهة حرب شرسة نتيجة للعمليات الفدائية المكثفة التي نفذتها الاتحادية، خاصة ضد الحركي ورجال الأمن. لذا، وضع خطة للقضاء على هذه العمليات، تضمنت تنظيم شرطة موازية للشرطة الرسمية، تتكون من عناصر من "الحركة" والعملاء الذين تم جلبهم من الجزائر، وزرعهم في أحياء باريس المزدحمة بالعمال الجزائريين لرصد تحركاتهم ومتابعة نشاطاتهم، والعمل على تعطيل اجتماعاتهم وجمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية. تم منح هؤلاء حرية التصرف للقضاء على الاتحادية، مما أدى إلى ارتكاب الحركي لأبشع الجرائم بحق المهاجرين الجزائريين، حيث قُتل العديد منهم وتعرضوا للاعتداءات وانتهاك حرماناتهم. ونتيجة لذلك، وقعت مواجهات عنيفة بين عناصر الاتحادية والحركي، أسفرت عن أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، ينظر: كريم (ولد النبوة)، جرائم موريس بابون ضد الجزائريين، في كتاب جماعي بعنوان: سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص ص(147-151).

الأساليب المحتملة التي يمكن اتباعها⁶، استنادًا إلى ذلك، قررت اللجنة اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتسلسلة على ثلاث مراحل:

-المرحلة الأولى: تنظيم مظاهرات شعبية من قبل العمال المهاجرين على مدار ليلتين متتاليتين، بهدف تجاوز حظر التجول بعد الساعة الثامنة مساءً، مع الالتزام بالهدوء والنظام في الشوارع الرئيسية.

-المرحلة الثانية: إضراب شامل لجميع التجار الجزائريين، حيث ستبقى متاجرهم مغلقة طوال النهار تضامًا مع العمال، مع توقع توقيف عدد كبير من المتظاهرين خلال المرحلتين السابقتين.

-المرحلة الثالثة: دعوة النساء للتظاهر ليلاً أمام المواقع التي سيتم تحديدها لاحقًا. تم تحديد يوم الرابع عشر من شهر أكتوبر لإجراء المظاهرات، ولكن بناءً على اقتراح المراقبين ومع الأخذ في الاعتبار المهل اللازمة للتحضير والإعلام، تم تأجيلها إلى يوم الثلاثاء 17 أكتوبر⁷.

بدأت الأحداث في صباح ذلك اليوم، حيث قام العمال الجزائريون من قطاع نيدهام بالتظاهر بالقرب من المسرح، وذلك من الساعة الثامنة حتى العاشرة صباحًا في 17 أكتوبر 1961. وقد تم الإعلان عن هذا الحدث عبر راديو الساعة الثانية عشر والجرائد المسائية، حيث قُدّر عدد المتظاهرين بحوالي مائة وستين شخصًا، الذين تجمعوا بين مادلين والأوبرا. كان هذا الارتباك ناتجًا عن عدم وضوح توجيهات الفدرالية للعمال، مما أتاح للشرطة الاستعداد لمواجهة الوضع. في الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة مساءً (17:45)، انتشرت الشرطة بأعداد كبيرة في باريس، حيث تركزت وحدات من القوات عند مداخل ضواحي المدينة لمنع عدد كبير من العمال الجزائريين من الوصول إلى مواقع التظاهر المختلفة، خاصة أولئك القادمين من خارج المدينة. وفي تلك الليلة، في تمام الساعة الثامنة مساءً، نظم العمال الجزائريون في منطقة باريس مسيرة طويلة وصامتة عبر الشوارع الرئيسية للعاصمة، حيث انطلقوا من عدة نقاط:

-Ils vont surgir de partout, à l'étoile et à Bonne Nouvelle à l'opéra et a La Concorde.

في الأزقة والشوارع ومداخل المدينة، وعلى جسر نوّي، كانت هذه الأبواب هي التي أمر 'موريس بابون' الشرطة بإغلاقها. كان هناك حوالي خمسين ألف جزائري، وربما

6 عبد القادر (خليفة)، المرجع السابق، ص ص(225-244).

7 Malika (El korso), Un crime centre l'Humanite, revue el masadir, volume 12, numéro 21, pp(29-39).

تجاوز هذا العدد وفقاً لتقارير رؤساء الولاية⁸ فوراً سارعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى نشر سبعة آلاف شرطي وثلاثة فرق من رجال الدرك، كما طوقت منافذ باريس، بقيادة صاحب المهم القذرة 'موريس بابون'⁹.

3. بداية المظاهرات:

كانت التعليمات واضحة وصارمة من المسؤولين بضرورة أن تكون المظاهرات سلمية. حيث أشار أحد المسؤولين في تقريره إلى أن مناظلينا ومناضلاتنا تم إبلاغهم بالتوجيهات: مظاهرة سلمية دون حمل السلاح أو رفع الأعلام، وعليهم فقط أن يهتفوا: فليسقط الحضر، المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، تحيا جبهة التحرير، حرروا المساجين....

سعت جبهة التحرير إلى الحفاظ على الطابع السلمي للمظاهرات، وذلك لتفادي إعطاء السلطة الفرنسية أي مبرر لقمع الجزائريين وارتكاب أعمال القتل ضدهم. وقد أشار أحد المتظاهرين إلى ذلك بقوله: "... يجب ألا نحمل السلاح، حتى لو كان سكيناً أو عصاً، وحتى لو تعرضنا للضرب من قبل الشرطة الفرنسية، فلا ينبغي لنا الرد، وإلا سيستخدمون ذلك لتبرير العنف ضدنا". ومع ذلك، كانت هناك نقطة خلاف حول الجهة التي دعت إلى المظاهرات: هل كانت جبهة التحرير الوطني في الجزائر أم فدراليتها في فرنسا؟ يبدو أنه لا يوجد فرق بين الأمرين، سواء جاء من الجبهة في الجزائر أو من فدراليتها في فرنسا، لأن الفدرالية كانت تتلقى توجيهاتها من الجزائر. وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الصومام في 20 أغسطس 1956.

فيما يتعلق بعدد المتظاهرين، فقد بلغ العدد ما بين 20000 و25000 متظاهر. يُشير محافظ شرطة باريس إلى أن جبهة التحرير استطاعت حشد نحو خمسين ألف شخص، بالإضافة إلى العديد من الآخرين الذين لم يُسمح لهم بدخول باريس من المناطق المجاورة.

يذكر الطيب بلولة في كتابه "الجزائريون في فرنسا" أن عدد الجزائريين هناك كان يتراوح بين ثلاثين وأربعين ألف شخص. بينما عنونت جريدة "باري جور" الموضوع بعبارة: "عشرون ألف جزائري سيطروا على شوارع باريس لمدة ثلاث ساعات..."، مما يعكس محاولة لتقليل أهمية الحدث. ويؤكد سعدي بزيان ذلك بقوله: "شهدت شوارع

8 عبد القادر (خليفة)، المرجع السابق، ص ص(225-244).

9 السبت (تلايلية)، مجزة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، العدد 171، ديسمبر 2007/ ذي الحجة 1428هـ مجلة فصلية: تاريخية- ثقافية - سياسية، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، دار الطبع روية، ص ص(95-99).

باريس الرئيسية في مساء 17 أكتوبر 1961 مسيرات ضخمة للجالية الجزائرية ، بمشاركة النساء والأطفال والشيوخ والرجال ، احتجاجاً على القرار التعسفي الذي أصدره موريش بابون والذي أثر عليهم بشكل خاص ، إلى جانب العمال وحوالي خمسة وعشرين ألف طالب".

لقد استجبت للأوامر بشكل كبير ، حيث وصلت نسبة الاستجابة إلى 95 بالمائة ، ولم يتبقى سوى الأطفال الصغار جداً وكبار السن. ومن بين المتظاهرين كان هناك أحد المحاربين القدامى من الحرب العالمية الثانية ، الذي فقد إحدى ساقيه. وعندما سُئل عن سبب حضوره ، قال: "لقد فقدت إحدى ساقي بسبب فرنسا ، وأنا مستعد لفقد ساقي الثانية من أجل وطني". كما ارتدى المتظاهرون أفضل ملابسهم ليعكسوا انطباعاً إيجابياً عن الجزائريين.

على الرغم من الأمطار الغزيرة ، تجمع المتظاهرون في الساحات الكبرى وهم يرفعون العلم الجزائري. على الرغم من توجيهات الجبهة بعدم رفع العلم ، إلا أنه تم رفعه بشكل تلقائي في فرنسا. ويعتقد البعض أن الأمر يتجاوز ذلك ، حمل المتظاهرون الأسلحة للدفاع عن أنفسهم ، وهددوا رجال وعمّال الحافلات والسكك الحديدية في محطة "سالازار" الكبرى ، بدافع من الحماسة الوطنية ، لمنع القطارات من نقل الجزائريين.¹⁰

في هذا الإطار ، أعلن محافظ الشرطة في ليلة 17 أكتوبر قائلاً: "شهدنا تبادل إطلاق نار بين الجانبين ، حيث تم إطلاق عدة طلقات نحو رجال الأمن الذين قاموا بالرد". ومع ذلك ، تشير المعلومات إلى عكس ذلك ، حيث تؤكد أن الشرطة الفرنسية هي التي بدأت بإطلاق النار على المتظاهرين. في هذا الإطار ، تروي "آن تريستان" ما قاله أحد رجال الشرطة بعد نزوله من سيارته وهو يحمل مسدساً ، حيث وجه حديثه إلى المتظاهرين الجزائريين قائلاً: "سأطلق النار على أي شخص يقترب" ، ثم أطلق رصاصتين في الهواء ، لتبدأ بعد ذلك الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين".

كانت الكاميرات تسجل الحدث من جميع الزوايا ، وفجأة ظهرت سيارات الشرطة والجيش أمام المتظاهرين لتشهد على ما يجري. قامت الشرطة بإيقاف الجزائريين وأمرت بعضهم برفع أيديهم فوق رؤوسهم ، ثم أخذتهم إلى المحتشدات ، حيث امتلأت حافلات الشرطة بالضحايا. ورغم تفرقهم في الساعة 21:30 ، استمرت الشرطة في مطاردتهم إلى شوارع الحي اللاتيني ، حيث ألقت بالعديد منهم في نهر السين بعد أن ربطت أيديهم وأرجلهم وأثقلت أجسادهم بأوزان ثقيلة لمنعهم من السباحة والنجاة. كما تم القبض على بعضهم في جسر "نيلي" ، حيث تعرضوا للضرب ثم ألقي بهم في "الاسان". وتكرر نفس

10 مختار (بونقاب) ، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ، مجلة متون ، المجلد 10 ، العدد 3 ، ص ص (86-94).

السيناريو في "جسر سان ميشال". وفي اليوم التالي ، ظهرت جثثهم على سطح نهر السين ، حيث تجاوز عددها الثلاثين¹¹

ومع ذلك ، أطلقت الشرطة الفرنسية النار على المتظاهرين بزعم أنهم كانوا يحملون أسلحة ، وتم قمعهم بطرق وحشية. في تلك الليلة ، التي عُرفت بـ "ليلة الرعب" ، قُتل المئات من الجزائريين¹²

وثقت صحيفة المجاهد اللحظة الفارقة في المظاهرة التي انطلقت في الساعة التاسعة وأربعين دقيقة ، حيث أقدم رجال وحدات التدخل التابعة للشرطة في شارع بون نوفيل على إشهار أسلحتهم. ثم بدأوا بإطلاق النار على المتظاهرين العزل باستخدام الذخيرة الحية ، لكن ذلك لم يثن هؤلاء عن مواصلة مسيرتهم بشجاعة لا تضاهي ، رغم سقوط العشرات منهم بين شهيد وجريح.

في مكان آخر ، أصبحت الساحة الصغيرة التي تفصل بين ثكنة (La Cité) ومقر الولاية مسرحاً مروّعاً للمذابح ، حيث كان الجلادون يلقون بالعشرات من ضحاياهم في نهر السين. ومن بين أشكال العنف التي تثير اشمئزاز الفطرة البشرية السليمة ، كان هناك تجريد الضحايا من أموالهم وممتلكاتهم الثمينة ، مثل الساعات اليدوية. وكانت هذه الأحداث تحدث أمام أعين المحافظ المركزي للشرطة المجرم 'موريس بابون'¹³

يصف عبد الله شريط أحداث المظاهرات قائلاً إنه على الرغم من هطول الأمطار ، تجمع عدد كبير من الجزائريين في مكان واحد وفي وقت واحد ، مما أضفى على المشهد طابعاً مهيباً. انتشرت هذه المظاهرات لتشمل كافة المدن الفرنسية ، لكن السلطات الفرنسية تعاملت معها بأساليب قمعية وعنيفة ، على الرغم من أن المظاهرات كانت سلمية ، حيث أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليمات بعدم حمل أي سلاح. ويبدو أن هذه المظاهرات لم تقتصر على العاصمة باريس فقط ، بل امتدت إلى مدن فرنسية أخرى ، وقد يكون ذلك نتيجة لقرار السلطات الفرنسية بمنع دخول الجزائريين إلى مدينة باريس. للتوضيح ، تعرض أحد المواطنين الجزائريين في تلك الليلة لحادث سير ، مما استدعى نقله إلى المستشفى. وعند وصوله ، توفي ، حيث كانت جثته تحمل آثار شظايا الرصاص والقذائف.

11 نفسه ، ص ص(86-94).

12 أحمد (صاري) ، دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية ، مجلة المصادر ، المجلد 1 ، العدد 1 ، ص ص(331-348).

13 عبد القادر (خلفي) ، الجالية الجزائرية بفرنسا ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية (مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجا) ، المجلة التاريخية الجزائرية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2021 ، ص ص(748-764).

في الواقع ، كانت فرنسا تسعى إلى إضعاف جبهة التحرير الوطني لمنعها من تمثيل الشعب الجزائري في المفاوضات المقبلة. وقد أشار 'موريس بابون' إلى أعوانه قائلًا: "اعملوا على حل مشاكلكم وقضاياكم مع الجزائريين بأنفسكم. أنتم مؤمنون ومحميون". كما أضاف 'صوروا' قائلًا: "عاملوا الجزائريين كما لو كانوا مسلحين حتى وإن لم يكونوا كذلك". ومن الجدير بالذكر أن 'موريس بابون' كان قد أبلغ مصالح الوزارة الأولى الفرنسية ، التي منحت الضوء الأخضر لمنع أي محاولة للتظاهر. وبالتالي ، تم تعزيز الأمن بشكل كبير في جميع المداخل والمخارج المؤدية إلى العاصمة وفي نقاطها الرئيسية¹⁴

4. تطور مسار المظاهرات:

وما إن بدأت الشعارات والصيحات تدوي في شوارع باريس وضواحيها حتى واجهتها السلطات بكل قسوة رغم سلميتها مستعملة كل أنواع الردع بما فيها الذخيرة الحية ، وسالت دماء الجزائريين ، وبعد تفريق المتظاهرين بدأت الاعتقالات بين صفوفهم ومحاكماتهم محاكمات غير عادلة ، هذا إن لم نقل محاكمات جائرة وشرعت الشرطة السرية في مدهمة المهاجرين محاولة منها كشف المنظمة السرية وتفكيكها ، وبالتالي ضرب جبهة التحرير الوطني في الصميم.

وأكد المجاهد محمد غفير المدعو "موح كليشي" إستنادا إلى تقارير مؤرخين فرنسيين أن نهر السين شهد مقتل مناضلين جزائريين قبل أحداث 17 أكتوبر 1961 ، وأكد المجاهد خلال منتدى يومية 'ديكا نيوز' أن: "جزائريين قتلوا في نهر السين قبل أحداث 17 أكتوبر 1961 مثلما تؤكد الاختفاءات العديدة لمناضلين لم يعثر أبدا على أثرهم قبل هذا التاريخ وأكدته كذلك تقارير مؤرخين فرنسيين".

كما تحدث 'غفير' من الأحداث التي ميزت شهر أكتوبر قبل وقوع المجازر منها فرض وقف إطلاق نار آخر على الجزائريين ابتداء من 6 أكتوبر ، وذكر السيد 'غفير' بأن 300.000 عامل جزائري بفرنسا لبوا نداء جبهة التحرير الوطني بعدم الذهاب إلى العمل مما أدى إلى إحداث "شلل" في البلاد ، وأشار إلى أن أحداث 17 أكتوبر 1961 لم تكن مجرد "حركة شعبية" وإنما "معركة بباريسية" ، مستندا في ذلك لتقارير المؤرخ 'جون لوك اينودي' ، مضيفا أن العالم كله كانت له دراية بهذه المجازر التي تناولها العديد من المؤلفين الأجانب.

14 عبد القادر (خليفة) ، الجالية الجزائرية بفرنسا ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية (مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجا) ، المراجع السابق ، ص ص(748-764).

صرح وزير المجاهدين الجزائري، طيب زيتوني، في بجاية خلال الاحتفالات المخلدة ليوم الهجرة، أن "قمع مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في باريس يُعتبر جريمة ضد الإنسانية". وأكد الوزير أن "التعذيب والإعدام والإغراق الجماعي للجزائريين في نهر السين تُعد من أبشع الجرائم التي ارتكبت في حق الإنسانية". كما دعا المؤرخين والباحثين إلى دراسة هذه الجرائم، التي لم تُكشف بعد جميع أسرارها، خاصة ما يتعلق بالقمع الوحشي والانتهاكات التي تعرض لها المناضلون والجالية الوطنية في فرنسا بشكل عام. وأشار الوزير إلى أهمية إحياء هذه الذكرى حتى لا تُنسى، مضيفاً أن "17 أكتوبر هو درس في الوطنية يجب الاستلham منه".¹⁵

5. نتائج المظاهرات:

المتظاهرين الذين احتجزوا وبقوا رهن الاعتقال أكثر من أسبوع تعرضوا لشتى أنواع التعذيب والجوع. وأثناء التحقيق سلطوا عليهم الكهرباء، ومنهم من قتل بالرصاص داخل مركز الشرطة، ورفض بعض الجرحى البقاء للعلاج في المستشفى خوفاً من انتقام الشرطة. وكان البوليس الفرنسي عندما يلقي القبض على المتظاهرين يسألهم هذا السؤال: أنت يا محمد تعرف السباحة، فإذا أجاب لا، يرمى في نهر السين. وفي صباح الغد انتشلت أكثر من مائة جثة من نهر السين، وحسب الرقم الذي قدمه 'جان لوك اينودي' صاحب كتاب "معركة باريس" وصل عدد القتلى من الجزائريين إلى أكثر من 200 شهيد في ظرف ليلة واحدة. ولما هزت هذه المظاهرة الرأي العام الفرنسي والعالمي وأثير جدل حول الأساليب الوحشية التي استعملت فيها استدعي 'موريس بابون' إلى البرلمان الفرنسي، فكان رده كما يلي: "أن ذلك كان ضرورياً حتمته المواجهة ضد جبهة التحرير، وبناء على تجربة لي في (الشرق الجزائري) التعاطي مع مثل هذه الأعمال في الجزائر".¹⁶

وإبراز لفضاة القمع الذي طال المتظاهرين شهادة لعدد من رجال الشرطة الفرنسية توثق بوضوح المجازر التي وقعت ليلة الثلاثاء، فقد صدرت هذه الشهادة في تقرير وجه للحكومة وللرأي العام الفرنسي جاء فيه: "إن ما حدث يوم 17 أكتوبر 1961 والأيام التي تلتها ضد المتظاهرين المسالمين، والذين لم نعثر لديهم على أية أسلحة يعد جريمة، فمن الواجب تقديم شهادتنا لإطلاع الرأي العام، لأنه لا يمكن السكوت إزاء تلك الأعمال الوحشية التي تهدد وتلطيخ شرف الشرطة الفرنسية بأكملها... يجب معاقبة كل المتورطين في تلك المجازر التي ارتكبت ضد عزل لا يستثنى منها المسؤولون الذين أصدروا الأوامر

15 محمد رشدي (جراية)، المرجع السابق، ص ص (183-193)

16 عمار (عمورة)، موجز في تاريخ الجزائر، الطبعة الأولى 2002، دار ربحانة للنشر والتوزيع، ص 197.

بالقتل مهما كانت مكانة المسؤول في الدولة"، ويضيف تقرير الشرطة: "إن من بين الآلاف الموقوفين المعتادين إلى بوابة فرساي، قتل العشرات منهم بواسطة مقابض البنادق والعصي التي تسببت في تهشيم جماعهم وتمزيق أجسادهم وتكسير أضلاعهم"، وعلى جسر نويي أقدمت رجال الأمن وأفراد (CRS) بمحاصرة المتظاهرين وضربهم ورميهم أحياء في نهر السان... نفس السيناريو يتكرر في جسر سان ميشال، وقد شوهدت في الأيام الموالية جثث المتظاهرين تطفو على نهر السان وعليها آثار التعذيب، وفي محطة الميترو في أوسترليتز (AUSTERLITZ) ملأ الدم المكان، وغطت البقايا البشرية أدراج السلالم، وفي الساحة الصغيرة التي تفصل الثكنة عن حي الفندق الولاوي، فقد ملأتها ركام الجثث، وقد ألقى المئات من الضحايا في نهر السان"، وبالمقابل نشرت جريدة فرانس سوار (France soir) يوم 27 أكتوبر 1961 تحقيقاً بقلم الصحفي جون 'لوي كانسان' (Jean Louis Quenssen) عن أحداث ليلة الثلاثاء جاء فيه: "على الساعة 23 ليلاً تم محاصرة أكثر من 30 متظاهراً عند جسر بون دي شاتون (Pont du chateau)، وبدأ رجال الشرطة برميهم في نهر السان من فوق الجسر، غرق أكثر من 15 متظاهر، أما الذي حاول جاهداً النجاة من الغرق، فقد أجهزت عليه قوات الشرطة بإطلاق النار"¹⁷.

بعد الملاحقات وعمليات المطاردة الطويلة بين الشرطة والمتظاهرين انتهت المظاهرات بمقتل 200 متظاهر أكثرهم غرقاً في نهر السان وتوقيف 15000 شخص وسجن 3000 شخص وترحيل 1500 شخص للمعتقلات في الجزائر، أما عدد الجرحى فقد تجاوز 2300 شخص، هذه أرقام جبهة التحرير الوطني، إلا أن الأرقام الرسمية الفرنسية فقد أتت أقل من ذلك بكثير، فقد نشرت محافظة شرطة باريس بياناً تضمن حصيلة الضحايا الأمسية 17 أكتوبر جاء فيه: "عدد المشاركين 20000 تقريباً، الموقوفين 11638 شخص قيدوا إلى مركزي قصر الرياضة وملعب كوبرتين و64 جريح، أما من قوات الشرطة فقد جرح ضابط واحد ومساعدين و06 حراس نقلوا إلى دار الصحة، أما عدد القتلى فهم ثلاثة جزائريان وفرنسي يدعي غي شوفاليي.

من الصعب تصديق الأرقام التي قدمتها مصالح الشرطة في باريس التابعة 'لموريس بابون' المقدمة في صبيحة المظاهرات في ظل سياسة التكتّم على الأحداث ومنع الصحافة من التواجد في نقاط التظاهر، وتبقى الصور الاستثنائية التي التقطها الصحفي 'إيلي كاغان' الشاهد الوحيد على فظاعة الجرائم، وبعد مضي السنين من الحادثة، وحينما سئل 'بابون' سنة 1999 في معرض محاكمته عن جرائم أكتوبر وعن الدلائل المقدمة ضده أنكرها واعتبر

17 جمال (بلفردى)، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 19، العدد 2، ص ص (218-251).

الصور التي التقطها 'إيلي كاغان' مجرد فبركة لا أساس لها من الصحة ، ليبرهن مرة أخرى عن فكره الإجرامي المنحرف ، في الوقت الذي كشفت تقارير فرنسية وأخرى تابعة لجبهة التحرير الوطني عن زيف إدعائها ، فبعد عمليات البحث في أرشيف الشرطة وجد أن عدد المفقودين - والذين لم يذكرهم 'موريس بابون' في بيانه صبيحة المظاهرات - قد بلغ 31 مفقودا ، وإذا قدرت مصالح الشرطة عدد المصابين بـ 64 مصابا فإن مصالح الصحة (IGS) فقد قدرتهم بـ 90 مصابا نقلوا إلى مستشفى كورنتان سيلتون (Corintin Celton) فإذا كان هذا المستشفى قد استقبل 90 مصابا فكم يا تري استقبلت المستشفيات الأخرى ؟. توجد الإجابة في تقرير المفتش العام للإدارة الذي وجهه إلى وزير الداخلية روجي ويليوم (Roger Wuillaume) يوم 04 ديسمبر 1961 جاء فيه "أنه من بين 22 ألف متظاهر نقل 337 جريح للمستشفيات تلتخص إصاباتهم في: 183 كسور على مستوى الجمجمة وجروح في الرأس ، 09 إصابات على مستوى الوجه ، 32 جروح وكدمات وكسور في اليد والمعصم والأصابع ، 14 كسر على مستوى الأرجل ، 39 كدمات على البطن والصدر ، 42 كدمات وجروح مختلفة"¹⁸

يبدو هذا التقرير الصادر من جهة غير أمنية أقرب إلى الحقيقة وأقرب من الأرقام التي قدمتها فيدرالية فرنسا ، إلا أنه يبقى بعيدا عن الأحداث ، إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن جزائريين كثيرين رفضوا الذهاب إلى المستشفيات خوفا من الاعتقال والتعرض للقمع من جديد ، كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المعتقلين في السجون والمعتقلات في فرنسا مثل فنسان ولارزك ومراكز الاعتقال الأخرى قد تعرضوا لنفس عمليات التعذيب ، وهي مراكز لا تقل وحشية عن تلك التي أقامتها النازية وكل ذلك يعبر بلا أدنى شك على أن كل أعمال القمع إنما كانت قد تم الإعداد لها مسبقا ، وما استمرارها للأيام التالية إنما يبرهن على نية مسبقة لوأد انتفاضة الجزائريين بباريس.¹⁹ كلها هذا كان ذنب الجزائريين الوحيد هو أنهم تظاهروا سلميا احتجاجا على فرض حضر التجوال عليهم ظلما وعدوانا بدعوى القضاء على الدعم المالي للجالية الجزائرية العاملين في مجال توعية العمال الجزائريين وأطيرهم ودمجهم في النضال السياسي والحربي وربطه معمليا بما يجري في وطنهم الجزائر التي

18 جمال (بلفردى) ، المرجع السابق ، ص ص(218-251) ، لمزيد من المعلومات حول إحصائيات المظاهرات ، ينظر:

— Kamel (Alimazighi), les Manifestations Du 17 Octobre 1961 A Paris, revue el masadir , Volume 6, Numéro 2; pp(49-60).

19 جمال (بلفردى) ، المرجع السابق ، ص ص(218-251)

كانت تقود حربا تحريرية وفي حاجة إلى كافة أبنائها في الداخل والخارج.²⁰ ندرج في هذا الصدد بعض الإحصائيات لمؤرخين جزائريين من أمثال سعدي بزيان والذي يشير في كتاباته حول نتائج هته المظاهرات ويصرح أنها أسفرت عن مقتل حوالي 300 جزائري جلهم تم رميهم في نهر السين أو قتلوا في مراكز الشرطة تحت طائلة التعذيب في ظل الجمهورية الخامسة برئاسة الجنرال ديغول وفي حكومة ميشال دوبري ووزير داخلية روجر فري.²¹

6. أبعاد المظاهرات وأثرها على المستوى الداخلي والخارجي:

1.6 الأبعاد:

- ساهمت المظاهرات في تعزيز القضية الجزائرية على المستوى الوطني وفي أوساط الرأي العالمي العام.
- أظهرت التنسيق بين الثورة الجزائرية والمهاجرين الجزائريين في فرنسا وتضامنهم القوي.
- مارست ضغطاً على ديغول لاستئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت ممكن.
- أكدت على عجز الإدارة الفرنسية في تفكيك جبهة التحرير وكسر إرادة جيش التحرير الوطني.
- أثبتت أن الحرب لم تكن مسؤولية فئة أو مؤسسة واحدة ، بل كانت أعباؤها موزعة على جميع فئات المجتمع الجزائري التي تؤمن باستقلالها وحريتها²².

2.6 أثر المظاهرات على إنجاح الفعل السياسي والثوري:

امتدت التأثيرات السياسية لمظاهرات 17 أكتوبر 1961 على الداخل الفرنسي ، وكان وقعها السياسي أكثر أهمية من العمليات المسلحة التي تم القيام بها في أوت 1958

20 بزيان (سعدي)، "جرائم مورييس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961"، الطبعة الثانية ، دار ثالة ، الجزائر ، 2009 ، ص 90.

21 بزيان (سعدي)، "جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس ، دار هوميه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص ص(40-41).

22 مختار (بونقاب) ، المرجع السابق ، ص ص(86-94).

بفرنسا²³ إذ سرعان ما وجدت الحكومة الفرنسية نفسها بعد هذا الاستعراض الكبير لجهة التحرير الوطني ملزمة بالاعتراف بحقيقة التأيد الكبير الذي أصبحت تحظى به جبهة التحرير ، حيث ساهمت المظاهرات رغم الوحشية والعنف الذي واكبها في إسماع صدى الثورة ونقل معاناة الشعب المختلف شرائح الشعب الفرنسي وتجبر نخبة اليسارية والمتعاطفة مع الثورة للضغط على الحكومة الفرنسية لتقرير مصير الشعب الجزائري وإنهاء الاستعمار.²⁴

لا شك أن المظاهرات التي جرت في العاصمة الفرنسية باريس كانت حدثاً بارزاً ، حيث تزامنت مع صعوبة المفاوضات من جهة ، وظهور سياسة ديغول الجديدة من جهة أخرى ، فضلاً عن صعود اليمين الفرنسي المتطرف. يمكننا تحديد مجموعة من المعالم التي أثرت بشكل إيجابي على القضية الوطنية ، حيث أظهرت الهجرة الجزائرية في فرنسا مرة أخرى دعمها للثورة ، رغم وجودها على الأراضي الفرنسية. كما أكدت أن الثورة لها جذور عميقة في فرنسا وأنها تحظى بشعبية ، مما ساهم في رفع معنويات جيش ومسؤولي جبهة التحرير الوطني سواء في الجزائر أو في الخارج.

كما عبرت الهجرة الجزائرية مرة أخرى على ارتباطها بهويتها ومناصرتها لقضاياها العادلة ، مما وسع من اهتمامات البلاد العربية والدول العادلة بالقضية الجزائرية ومساندتها في المحافل الدولية ، بعد أن رفض المهاجرين السياسة الاندماج والاستكانة السياسة فرنسا ، والمطالبة بالحرية والاستقلال ، وأن هجرتهم لفرنسا مؤقتة لا دائمة ، وفي كلمة لمحمد الشريف عباس وزير المجاهدين ألقاها في متحف المجاهد بالعاصمة بمناسبة الذكرى 36 لهذه المظاهرات عبر من خلالها على أن: "هذه المظاهرات قد كشفت طبيعة الاستعمار الفرنسي على أرضه وأوضحت طبيعته العنصرية والوحشية ضد الإنسانية ، وهي محطة جلبت الدعم والتعاطف للقضية الجزائرية ووسعت من أنصارها على المستوى الدولي".²⁵

كما لجأت الهجرة إلى وسيلة الضغط على الفرنسيين من أجل إعادة النظر في سياستها تجاه قضايا الجزائر ، وكذا البحث عن مناصرين فرنسيين للقضية الوطنية ،

23 Noureddine (Zarkaoui), les Manifestations De 17 Octobre 1961: Lecture Médiatique-Politique Françaises, revue el masadir, , Volume 6, Numéro 2; pp(276-293).

24 جمال (بلفردى) ، المرجع السابق ، ص ص(218-251).

25 أحمد (مريوش) ، مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ، مجلة المصادر ، المجلد 12 ، العدد 21 ، ص ص(261-283).

وحسب رواية 'رواية داود' أن الرأي العام الفرنسي كان عادلا مع الجزائريين ،بل هناك من الفرنسيين من تطوع لإسعاف الجرحى."

كما أكدت المظاهرات من جديد عن مشاركة المرأة الجزائرية إلى جانب الرجل في هذه المسيرات وأنها لا تزال مجندة في خدمة الثورة التحريرية ، وكل ذلك دعم المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي تعطلت بسبب افتعال فرنسا للعديد من العراقيل كقضية فصل الصحراء على الشمال ومنح فرمان الكامل للحكومة المؤقتة للتفاوض باسم كل الجزائريين سواء في الداخل أو الخارج ، وكان ذلك كافيا للتأثير على الوضع العالمي والبحث عن المؤيدين للقضية الوطنية ودائما حسب 'بوداود' أنهم تلقوا التهاني من الحكومة المؤقتة ، وأن التأييد للثورة تجاوز كل التوقعات التي كانت منتظرة.

من نتائج المظاهرات ، تم الإعلان عن الفيدرالية بعد أقل من شهر من انطلاقها ، حيث قام المعتقلون في سجون فرنسا والجزائر بالإضراب عن الطعام. بدأ الإضراب في 1 نوفمبر واستمر لمدة عشرين يوماً ، مما أثار اهتمام الأمم المتحدة التي كانت تستعد للتصويت لصالح القضية الجزائرية. وقد طالبت الأمم المتحدة فرنسا بالاعتراف بحقوق المعتقلين الجزائريين والسعي لإيجاد حل سياسي للنزاع. أثر الإضراب بشكل كبير على نشاطات ممثل فرنسا في الأمم المتحدة ، 'أرموند بيرار'. كما قامت الحكومة المؤقتة بتغطية أحداث الإضراب عبر وزارة الإعلام ، التي كان يمثلها 'أحمد يزيد' في تونس ، أو من خلال ممثل الحكومة المؤقتة في نيويورك ، 'عبد القادر شندرلي'. كل هذه الجهود ساهمت بشكل كبير في تعزيز القضية الوطنية على الساحة الدولية وكسب التأييد للقضية الجزائرية العادلة.²⁶

يمكننا إدراج هذه المظاهرات ، ضمن إطار الضغط الذي تحاول الحكومة المؤقتة الجزائرية آنذاك فرضه على الطرف الفرنسي قصد دفعه إلى السير نحو المفاوضات الجادة ، وهو ما يؤكد السيد "بن خدة" في قوله: "لم نخفف الضغط على ديغول ، خاصة وأن الوفد الفرنسي أثار في 'بال' قلق ديغول أمام انتفاضات الجماهير الجزائرية ، أي المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا يوم 17 أكتوبر فكان من مصلحة المفاوضات أن لا يخفف هذا الضغط"²⁷ ، فعرفت الحكومة المؤقتة كيف تستعمل ما حدث يوم 17 أكتوبر للضغط على الحكومة الفرنسية ، وهو ما يظهر من خلال تنديد الرئيس "بن خدة" يوم 25 أكتوبر بالإبادة الواضحة التي وقعت في فرنسا والهدف من ذلك هو التأكيد على عدم جدوى تلك الاغتيالات الغرض الإسراع في المفاوضات.

26 أحمد (مريوش) ، المرجع السابق ، ص ص(261-283).

27 نفسه ، ص ص(261-283).

وجد اليمين الفرنسي المدافع على فرنسية الجزائر نفسه مندهشا أمام تنظيم استطاع تجنيد جميع الفئات المشكلة للجالية الجزائرية في فرنسا ، فكانت بذلك هذه المظاهرات استمرارية لمظاهرات ديسمبر 1960 في الجزائر ، وتعبيرا شعبيا عارما عن تأييد الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية كما أنه مثل التزاما واضحا للجالية الجزائرية المهاجرة بفرنسا ، من أجل العمل تحت قيادة جبهة التحرير الوطني ، وتزكية للحكومة المؤقتة الجزائرية التي أعطيت لها مشروعية أخرى من أجل التفاوض مع الحكومة الفرنسية.²⁸

خاتمة:

تعتبر مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في فرنسا واحدة من محطات الثورة الجزائرية التي أظهرت دور المغتربين الجزائريين في دعم الثورة التحريرية. وقد أسفرت هذه الأحداث عن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- أظهرت الاحتجاجات في فرنسا تضامن الجزائريين مع الثورة الجزائرية.
- أكدت هذه الاحتجاجات على الوعي السياسي المتزايد لدى الشعب الجزائري ، الذي دفعه إلى رفض الاستعمار والمطالبة بالحرية والاستقلال.
- شكلت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في فرنسا علامة بارزة على التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في سعيه نحو الاستقلال.
- كان قرار حظر التجول الذي فرضته الشرطة الفرنسية على الجزائريين دليلاً على العنصرية في دولة تدعي الحرية والديمقراطية. أظهرت المظاهرات قسوة الشرطة الفرنسية ، التي تعاملت مع المتظاهرين بالقمع والقتل.
- ساعدت المظاهرات في استئناف المفاوضات بين الجزائر وفرنسا بعد فترة من الجمود.
- إن ضحايا هذه المجازر ، الذين تم إلقاءهم في نهر السين وغرقوا ، يُعتبرون شهداء الثورة الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع:

- عمورة(عمار)، موجز في تاريخ الجزائر ، الجزائر ، دار ربحانة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2002.
- سعدي (بزيان) ، "جرائم مورييس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961" ، الجزائر ، دار ثالة ، الطبعة الثانية ، 2009.
- سعدي (بزيان) ، "جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس ، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005.

28 سامية (بن فاطمة)، مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961 وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، المجلد 1 ، العدد 4 ، ديسمبر 2017 ، ص ص(238-215).

ولد النبية (كريم)، جرائم موريس بابون ضد الجزائريين ، في كتاب جماعي بعنوان: سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، الجزائر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، 2006.

خليفة (عبد القادر)، أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، المجلة التاريخية الجزائرية، الجزائر، العدد 1، المجلد 3، جوان 2019.

وعلي (أنيسة)، الذكرى 47 لليوم الوطني للهجرة -وصمة عار في جبين فرنسا الحضارية-، مجلة أول نوفمبر، مجلة فصلية: تاريخية-ثقافية - سياسية، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، العدد 172، ديسمبر 2008.

سعدي (بزيان)، جرائم فرنسا في 17 أكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر الجزائرية الفرنسية، مجلة المصادر، الجزائر، العدد 1، المجلد 4، 2002.

جراية (محمد رشدي)، مهاجرو الجزائر بفرنسا والقضية الوطنية (مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجا)، مجلة الباحث، الجزائر، العدد، المجلد 7.

تلايلية (السيدي)، مجزرة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، الجزائر، مجلة فصلية: تاريخية-ثقافية - سياسية، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 171، ديسمبر 2007.

بونقار (مختار)، مظاهرات 17 أكتوبر 1961، مجلة متون، الجزائر، العدد 3، المجلد 10. صاري (أحمد)، دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، مجلة المصادر، الجزائر، العدد 1، المجلد 1، 1999.

خليفة (عبد القادر)، الجالية الجزائرية بفرنسا ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية (مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجا)، المجلة التاريخية الجزائرية، الجزائر، العدد 1، المجلد 5، 2021.

بلفرد (جمال)، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الفرنسية، المجلة الدراسات التاريخية، العدد 2، المجلد 19، 2018.

مريوش (أحمد)، مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961، مجلة المصادر، الجزائر، العدد 1، المجلد 12، 2010.

بن فاطمة (سامية)، مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961 وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، العدد 4، المجلد 1، ديسمبر 2017.

(بدون ذكر المؤلف)، اليوم الوطني للهجرة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، مجلة فصلية: تاريخية-ثقافية - سياسية، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، العدد 173، نوفمبر 2009.

Kamel (Alimazighi), les Manifestations Du 17 Octobre 1961 A Paris, revue el masadir, Volume 6, Numéro 2; 2004.

El korso (Malika), Un crime centre l'Humanite, revue el masadir, numéro 21, volume 12, 2010.

Zarkaoui (Noureddine), les Manifestations De 17 Octobre 1961: Lecture Médiatique-Politique Françaises, revue altarikhiat aljazaaria, Numéro 1, Volume 4, 2020.